

مدى فعالية هوامش أرباح صيغة المربحات فى إدارة السياسة النقدية فى السودان (1994-2008م)

د. محمد عوض الكريم الحسين الحسن¹، د. صفيات علي صبر علي²

¹ أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.

² استاذ المحاسبة والتمويل المساعد، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية هوامش أرباح المربحات التي يحددها سنوياً بنك السودان فى التأثير على طلب التمويل المصرفي بصفة عامة والتمويل بصيغة المربحة بصفة خاصة لتحقيق أهداف السياسة النقدية. فاختلقت الآراء بين الكتّاب فى مجال الصيرفة الإسلامية حول مدى فعالية هوامش أرباح المربحات فى إدارة السياسة النقدية، وهى لهذه الهوامش نفس قوة سعر الفائدة فى إدارة الاقتصاد التقليدي، وما هى المشكلات التي تواجه فاعلية هذه الآلية. تطرقت الدراسة إلى الآلية التي تعتمد فى تحديد هامش المربحة بواسطة البنك المركزي وكيفية تطبيق المصارف التجارية لها، لذلك تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (1994 - 2008م)، وتم استخدام معامل الارتباط فى تحليل البيانات وطريقة المربعات الصغرى. توصلت الدراسة لنتائج عديدة أهمها مقدرة آلية هوامش أرباح المربحات فى التحكم والسيطرة على التمويل الكلي الممنوح بواسطة المصارف وكذلك مقدرتها فى التحكم فى حجم التمويل الممنوح بصيغة المربحة وصيغ التمويل الأخرى. أيضاً تشير النتائج إلى أن هوامش أرباح المربحات، التمويل الكلي، التمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى خلال فترة الدراسة نمت بالمعدلات المركبة 9-%، 44%، و 43% و 44% على التوالي. لذلك فالبنك المركزي فى النظام المالي الإسلامي يستطيع القيام بأغراض الإشراف والرقابة لمصلحة الاقتصاد الوطني بواسطة هذه الآلية وكذلك يمكنه تطمئن كل المتعاملين بالجهاز المصرفي على سلامة الأداء. وخلصت الدراسة إلى قدرة هذه الآلية فى التحكم فى التمويل المصرفي وبالتالي المساعدة نسبياً فى إدارة السياسة النقدية.

The Effectiveness of Murabaha Profit Margins in Managing Monetary policy: The case of Sudan (1994-2008)

Abstract

This paper aims to investigate the effectiveness of Murabaha profit margins determined annually by the central bank of Sudan to affect total finance in general and the finance with Murabaha mode in particular, to achieve the objectives of the monetary policy. There are different opinions among writers in the field of Islamic banking on the effectiveness of the Murabaha profit margins in the management of monetary policy and whether these margins have the same effect as the interest rate in the management of traditional economy and what are the problems faced the effectiveness of this mechanism. By collecting data from the annual reports of the Central Bank of Sudan during (1994-2008) and using the simple correlation coefficient to analyze the data and the ordinary least square. The study found that Murabaha profit margins have the ability to affect the total finance and the finance with murabaha and other modes. Also the study found that murabaha profit margins, total finance, finance with Murabaha mode and finance with other modes have grown at estimated compound rates of -9%, 44%, 43% and 44%, respectively Therefore, the central bank in the Islamic financial system through Murabaha profit margins mechanism, can activate the supervision and control in the banking sector, which favors the national economy.

1. مقدمة:

تمثل السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات والوسائل والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقود والتمويل الممنوح، أي التأثير على السيولة النقدية في الاقتصاد ككل والقطاع المصرفي بصفة خاصة. تسعى السياسة النقدية في معظم دول العالم لتحقيق عدة أهداف أهمها الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار، تحقيق معدلات معقولة للنمو الاقتصادي، الحفاظ على استقرار سعر الصرف، العمل على استقرار طلب التمويل. يمكن للبنك المركزي أن يستخدم العديد من الأدوات كما ذكر الخليل (2004) لتحقيق أهداف السياسة النقدية أهمها الأدوات الكمية أو التقليدية (غير المباشرة) للتحكم في عرض النقود وحجم التمويل المتاح للقطاعات الاقتصادية المختلفة مثل عمليات السوق المفتوحة، تغيير سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني. كذلك قد يستخدم البنك المركزي الأدوات المباشرة خاصة في الدول النامية مثل سعر الفائدة، سياسة السقوف الائتمانية، سعر الصرف والإقناع الأدبي. وتستهدف هذه الأدوات المباشرة توجيه الائتمان إلى جهة معينة بقصد تشجيع الاستثمار في قطاع اقتصادي معين دون غيره. ففي النظام المصرفي الإسلامي يتم استخدام أدوات تتفق مع الشريعة الإسلامية مثل هوامش أرباح المراجحات ونسب المشاركات وشهادات المشاركة الحكومية وغيرها من الأوراق المالية التي تقوم على مبدأ المشاركة في المغنم والمغرم. كان بنك السودان المركزي قبل إعلان سياسة التحرير الاقتصادي (1992م) يضع سقوفاً تمويلية للمصارف المختلفة وتحديد أولويات التمويل المصرفي كوسيلة للتحكم والتأثير على طلب التمويل المصرفي. ولكن بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي تحديداً في العام 1994م تم إلغاء نظام السقوف التمويلية واستبدالها بتحديد نسب التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة. كذلك بدأ البنك المركزي منذ 1992م بتحديد تكلفة التمويل التي تمثل ما يتحمله طالب التمويل مقابل الحصول عليه وتقاس بسعر الفائدة في الأنظمة المصرفية التقليدية، وهوامش أرباح المراجحات ونسب المشاركات وغيرها في الأنظمة المصرفية الإسلامية - فتكلفة التمويل تمثل مؤشراً للمستثمر لاتخاذ قراره وكذلك تقوم المصارف تحديداً بعد دراسة مستفيضة لإرضاء المستثمرين.

تشير التجربة المصرفية السودانية إلى أن معظم عمليات التمويل الممنوحة بواسطة الجهاز المصرفي تتم عن طريق صيغة المراجعة إذ بلغت في المتوسط حسب تقارير بنك السودان للأعوام من 1994 حتى 2008 أكثر من 48% من حجم التمويل الممنوح. في ظل هذا الوضع اعتمد بنك السودان المركزي على هوامش الأرباح كألية مباشرة للتأثير على الطلب على التمويل المصرفي بصفة عامة والطلب على التمويل بصيغة المراجعة بصورة خاصة.

فأصبح بنك السودان المركزي يحدد سنوياً موجهاً للمصارف التجارية لتحديد هوامش أرباح المراجحات في السياسة النقدية والتمويلية التي يصدرها سنوياً (الخليفة، 2003م).

1.1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى التحقق من مدى فاعلية هوامش أرباح المراجحات التي تم وضعها بواسطة بنك السودان المركزي في التأثير على طلب التمويل المصرفي بصفة عامة، والتمويل بصيغة المراجعة بصفة خاصة، فهل التغيير المستمر في هوامش أرباح المراجحات يحدث تغييراً في الطلب على التمويل المصرفي بصفة عامة، وحجم الطلب على التمويل بصيغة المراجعة بصفة خاصة، وحجم الطلب على التمويل بصيغ التمويل الأخرى؟

2.1 هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة مدى فاعلية وقدرة هوامش أرباح المراجحات في التأثير على حجم الطلب التمويل المصرفي بصفة عامة والطلب على حجم تمويل صيغة المراجعة بصفة خاصة. هدف البحث هو التحقق من فاعلية هوامش المراجعة كأداة للسياسة النقدية.

3.1 أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من ضرورة وجود آلية فعالة يستطيع البنك المركزي من خلالها التحكم في التمويل المصرفي ككل والتمويل المقدم بواسطة صيغة المربحة على وجه الخصوص لتحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة وأن نسبة مقدرة من التمويل الممنوح بواسطة المصارف التجارية يقدم بواسطة صيغة المربحة.

4.1 منهجية البحث:

المنهجية المتبعة في هذه الدراسة قائمة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التحليل الإحصائي وطريقة المربعات الصغرى لتوضيح معامل الارتباط بين هوامش أرباح المربحات من جهة وحجم التمويل المصرفي ككل، وحجم التمويل المقدم بواسطة صيغة المربحة، وحجم التمويل المقدم بواسطة الصيغ الأخرى من جهة أخرى وذلك في خلال فترة الدراسة (1994-2008).

5.1 هيكل البحث:

يشتمل البحث على خمسة أجزاء، فالجزء الأول تناول المقدمة في حين استعرض الجزء الثاني أدوات السياسة النقدية في السودان. أما الجزء الثالث فيعرض الدراسات السابقة، وتناول الجزء الرابع الإطار التطبيقي عن الدراسة وأخيراً استعرض الجزء الأخير خلاصة البحث.

2. أدوات السياسة النقدية في السودان:

1.2 خلفية تاريخية لملامح السياسة النقدية في السودان (1984-2009):

اعتمد بنك السودان المركزي في الفترة من 1984 حتى 1994 على آلية السقوفات القطاعية للتمويل لتوظيف الموارد المالية لدى المصارف في دعم وتحريك النشاط الاقتصادي في القطاعات ذات الأولوية (الزراعة والصناعة وغيرها) إلى جانب استخدامها في منع التمويل عن كل النشاطات والقطاعات الهامشية مثل المضاربة في شراء العملة وغيرها. وأثبتت التجربة أن إلزام المصارف بتمويل القطاع الزراعي أثر على المصارف سلباً، إذ عرضها إلى مخاطر عالية لتقلبات الإنتاجية في هذا القطاع وتقلبات الأسعار وكذلك المناخ وترتب على ذلك دخول المصارف في ديون متعثرة بلغت 30% من التمويل الممنوح كما أشار لذلك عثمان (2001).

ففي النظام المالي الإسلامي لا يمكن استخدام سعر الفائدة لمخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية وبدلاً عن ذلك يستخدم البنك المركزي أدوات عديدة أهمها هوامش أرباح المربحات. فاستخدام هذه الآلية يتيح فرصة التحكم في التمويل المصرفي بنفس الفعالية التي تحققها آلية سعر الفائدة. ويعتقد الترابي (1998) في سياق تعليقه على اعتماد بنك السودان المركزي على آلية هوامش أرباح المربحات، أن هنالك فارقاً بين فاعلية هوامش أرباح المربحات مقارنة بفاعلية سعر الفائدة، فالهوامش تؤثر على طلب التمويل في السلعة المعينة فقط بينما يؤثر سعر الفائدة على مؤشرات الاقتصاد الكلية.

بدأ تطبيق النظام المصرفي الإسلامي بواسطة البنك المركزي منذ 1984 بعد قيام عدة مصارف إسلامية نتاج لتطبيق الشريعة الإسلامية عام 1983.

ومنذ ذلك التاريخ حتى 1994 كانت المصارف الإسلامية تقوم بتحديد هوامش أرباح المربحات داخلياً حسب نظرية العرض والطلب على التمويل المصرفي دون تدخل من البنك المركزي. وبعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي، قام البنك المركزي في عام 1994 بإلغاء آلية السقوف الائتمانية (التمويلية) الكلية تمكيناً للمصارف من استغلال كامل مواردها، وأُعيد البنك المركزي بعد ذلك على هوامش أرباح المربحات كأداة للتأثير في الطلب على التمويل المصرفي.

لم تختلف السياسات النقدية اللاحقة كثيراً بعد عام 1994 فكانت تركز على تعزيز تحرير التمويل المصرفي وتحقيق السلامة المصرفية وإعطاء المصارف قدرًا أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما أن السياسات النقدية اللاحقة ركزت كذلك على مراجعة أسس وضوابط منح التمويل وتبسيط إجراءاته، استخدام جميع صيغ التمويل الإسلامية عدا المضاربة

المطلقة. ولاحقاً قرر البنك المركزي تحديد حجم التمويل بصيغة المربحة بـ30% من حجم التمويل الكلي الممنوح بواسطة أي مصرف وأن يكون هامش المربحة في حدود 12% إلى 15% وتتم مراجعته بعد كل فترة، وترك للمصارف التجارية تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات التي تتم. كما أن أهم ما انفردت به السياسة التمويلية للعام 2003 هو حظر تمويل شراء الأسهم والشهادات بما في ذلك شهادة شهامة وشمم. لا توجد للبنك المركزي طريقة محددة لتحديد نسب هوامش أرباح المربحات، إلا أنه يراعى في تحديدها المصروفات الثابتة والمتغيرة لشراء السلع والخدمات ومعدلات التضخم وسعر الصرف. ففي الفترة من 1995 حتى 1999 استخدم البنك المركزي نظام القاع (تحديد حد أدنى لنسب هوامش أرباح المربحات)، ودلت التجربة العملية أن المصارف تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لهامش أرباح المربحات لذلك أضاف في سياسته التمويل الصادرة في عام 2000م عبارة "ويتوقع بنك السودان المركزي ألا تزيد نسبة الهامش المطبقة كثيراً عن الحد الأدنى" ومن ثم أصبحت نسب هوامش أرباح المربحات تحدد بحرية بواسطة المصارف وفق آلية العرض والطلب على التمويل المصرفي وتستخدم النسب الواردة من البنك المركزي كموجهات و مؤشرات فقط.

2.2 الأداء الفعلي لنسب هوامش أرباح المربحات ومعدلات التضخم (1994-2008):

يوضح الجدول رقم (2) تطور نسب هوامش أرباح المربحات مقارنة بمعدلات التضخم للفترة من 1994 حتى 2008.

جدول رقم (1)

تطور نسب هوامش المربحات والتضخم للفترة من 1994-2008

العام	متوسط هوامش أرباح المربحات	متوسط نسبة التضخم
1994-1996	28.3	106
1997-1999	35.3	27
2000-2002	18.6	6.6
2003-2005	12.8	8.1
2006-2008	11.7	8

• المصدر: إعداد الباحثين من واقع تقارير بنك السودان المركزي 1994-2008.

يلاحظ من الجدول رقم (1) توالي انخفاض متوسط نسب هوامش أرباح المربحات الفعلية المنفذة بواسطة المصارف خلال فترة الدراسة وذلك تمثيلاً مع الانخفاض في معدلات التضخم. كذلك يلاحظ من الجدول رقم (1) أنه في الفترة الأخيرة من الدراسة هنالك استقرار متوسط في معدلات التضخم في حدود الأرقام الأحادية وبنسبة أقل من هوامش الأرباح الفعلية مما يساهم في تحقيق عائد حقيقي للمصارف ويشجعها على زيادة حجم التمويل المصرفي لمقابلة التكلفة الإدارية العالية التي تتحملها. كما يشجع ذلك المصارف أيضاً على تقديم عائد حقيقي لأصحاب ودائع الاستثمار ويؤدي ذلك إلى جذب مزيد من الموارد للمصارف وزيادة في حجم التمويل المصرفي الممنوح.

أحياناً قد يكون هنالك فارق زمني يفصل بين التغيير في هامش أرباح المربحات ومعدلات التضخم واستجابة المصارف والمودعين وذلك لبطي استجابة الأطراف لهذا التغيير للاطمئنان على الاتجاه العام. فأصحاب ودائع الاستثمار قد لا يلجأون للمصارف ما لم يتحقق عائد حقيقي لفترة معقولة وبعد مقارنة هذا العائد مع فرص الاستثمار الأخرى.

3.2 الأداء الفعلي للتمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية:
يوضح الجدول رقم (2) الأداء الفعلي للتمويل المصرفي حسب الصيغ الإسلامية للفترة من 1994 حتى 2008.

جدول رقم (2)

تطور التمويل المصرفي حسب الصيغ الإسلامية للفترة من 1994-2008

المجموع	أخرى	السلم	المضاربة	المشاركة	المربحة	العام
%100	6.3	4	2.4	33.6	53.7	1994-1996
%100	11.3	6.9	5.2	24.3	51.8	1997-1999
%100	21.2	3.9	4.6	33.9	36.4	2000-2002
%100	20.6	3.3	5.2	28.8	42.2	2003-2005
%100	25.6	1.3	5.1	15.2	52.8	2006-2008
%100	17.7	3.2	4.5	27.2	47.4	المتوسط

• المصدر: إعداد الباحثين من واقع تقارير بنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن التمويل بصيغة المربحة يعتبر من أكثر الصيغ استخداماً، إذ بلغت نسبتها 47.4% في المتوسط من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح خلال الفترة من عام 1994م حتى عام 2008م. ويعزى تفضيل المصارف لهذه الصيغة لقلة الخطورة المالية مقارنة بصيغ التمويل الأخرى. فأنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف تتمثل في عملية شراء السلعة وتسليمها للعميل والتأكد من الأسعار الجارية للسلع التي يتم التعامل فيها، أما الصيغ الأخرى فتتطلب معرفة التوقعات للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل والمشاركة الفعلية بالإشراف والرقابة لضمان نجاح المشروع الممول كما أن هنالك صعوبة في التطبيق مقارنة بصيغ المربحة، وأحياناً بعض الصيغ لا تتناسب كل الأنشطة الاقتصادية كما هو الحال في صيغة المربحة.

4.2 طرق المصارف في حساب هوامش أرباح المربحات:

تقوم معظم المصارف السودانية باستخدام المؤشر الذي يحدده البنك المركزي مضافاً إليه نسبة هامش تختلف حسب وجود العناصر التالية:

1. نوع النشاط والقطاع الممول، فالقطاعات ذات الطبيعة الاقتصادية الخطرة يزيد فيها الهامش أكثر من غيرها حسب موجّهات البنك المركزي.
2. نوع العميل خاصة التزاماته السابقة ونوعية المعاملات في الجهاز المصرفي ككل (معاملة العميل مع البنك والبنوك الأخرى والتزاماته في ذلك).
3. قوة الضمانات المقدمة ونوعيتها، رغم أن هذا العامل أصبح لا يعتمد عليه كثيراً، إذا أصبح النظر لقوة دراسة جدوى المشروع أكثر من النظر لقوة الضمانات.
4. ظروف المنافسة. أهمها منافسة المصارف الأخرى وبدائل الاستثمار الأخرى.
5. نسبة القسط الأول وعدد الأقساط وحجمها وفترات سدادها.
6. العائد على الودائع الاستثمارية باعتباره يمثل الطرف المقابل لتكلفة التمويل المصرفي في عملية الوساطة المالية.

3. الدراسات السابقة:

1.3 دراسة أحمد (2004م)

كانت الدراسة بعنوان تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية للفترة من (1994-2002م).

تتناول الدراسة التجربة العملية لتطبيق صيغ التمويل الإسلامية وتوزع حجم التمويل المصرفي على هذه الصيغ، وأثر تطبيق هذه الصيغ على السياسات النقدية. وتوصل الباحث لنتائج أهمها أن التمويل المصرفي بصيغة المراجعة ظل يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي تدفق التمويل المصرفي وأن لتطبيق صيغ التمويل الإسلامية أثر بالغ وواضح على السياسة النقدية والمالية من حيث تحديد نوع الإجراءات والأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

وتتمثل نواقص هذه الدراسة في قلة فترة الدراسة إذ شملت الدراسة التجربة لمدة خمسة أعوام فقط وهي غير كافية كما أنها لم تركز على متغيرات محددة لتخلص إلى نتائج وتوصيات محددة إذ تم تناول الموضوع في إطاره العام.

2.3 دراسة فضل السيد (2004م)

كانت الدراسة بعنوان مدى فاعلية هوامش أرباح المراجحات في التحكم والسيطرة على طلب التمويل المصرفي في السودان للفترة من 1998 وحتى 2002. اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية، وقد تم تصميم استبيان ثم توزيعه على بعض الإدارات ذات الصلة في بنك السودان المركزي وعينة من البنوك التجارية. توصلت دراسة فضل السيد إلى عدة نتائج أهمها، أن لتحريك هوامش أرباح المراجحات أثر في الطلب على التمويل المصرفي وأن هذا الأثر غير واضح وغير ظاهر بسبب ارتفاع معدلات التضخم في البلاد، كما أن هنالك اختلافاً كبيراً بين الهامش المعلن في السياسة التمويلية والهامش الفعلي الذي تطبقه المصارف السودانية وأدى ذلك لعدم فاعلية هوامش أرباح المراجحات في تحقيق هدف ضبط التمويل المصرفي بواسطة هذه الآلية.

بالرغم من النتائج المعقولة التي توصلت لها هذه الدراسة إلا أنها اعتمدت على بيانات أولية بصورة كبيرة وكانت فترة الدراسة قليلة وهي غير كافية للحصول على نتائج حقيقية من الواقع العملي للجهاز المصرفي.

4. الإطار التحليلي والمنهجية:

1.4 معامل الارتباط الخطى البسيط " لبيرسون " (Pearson):

في حالة جمع بيانات عن متغيرين كميين (y, x) ، يمكن قياس الارتباط بينهما، باستخدام طريقة "بيرسون" Pearson. ولحساب معامل الارتباط في العينة، تستخدم صيغة "بيرسون" التالية:

$$r = \frac{S_{xy}}{S_x S_y} = \frac{\frac{\sum(x - \bar{x})(y - \bar{y})}{(n-1)}}{\sqrt{\frac{\sum(x - \bar{x})^2}{(n-1)}} \sqrt{\frac{\sum(y - \bar{y})^2}{(n-1)}}} \quad (1)$$

حيث أن:

$$S_{xy} = \sum(x - \bar{x})(y - \bar{y}) / (n-1) \text{ هو التباين بين } (y, x)$$

$$S_x = \sqrt{\sum(x - \bar{x})^2 / (n-1)} \text{ هو الانحراف المعياري لقيم } (x)$$

$$S_y = \sqrt{\sum(y - \bar{y})^2 / (n-1)} \text{ هو الانحراف المعياري لقيم } (y)$$

n : هو حجم العينة.

ويمكن اختصار الصيغة السابقة على النحو التالي:

$$r = \frac{\sum(x - \bar{x})(y - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x - \bar{x})^2} \sqrt{\sum(y - \bar{y})^2}} \quad (2)$$

وتأخذ العلاقة بين أي متغيرين ثلاث أنواع حسب إشارة معامل الارتباط كما يلي:

1. إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة ($r < 0$) توجد علاقة عكسية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه انخفاض في المتغير الثاني، والعكس.
2. إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة ($r > 0$) توجد علاقة طردية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه زيادة في المتغير الثاني، والعكس.
3. إذا كان معامل الارتباط قيمته صفرأ ($r = 0$) دل ذلك على انعدام العلاقة بين المتغيرين.
- ويمكن الحكم على قوة العلاقة من حيث درجة قربها أو بعدها عن (± 1)، حيث أن قيمة معامل الارتباط البسيط تقع بين (-1 و 1). وكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من 1 أو -1 كلما قويت العلاقة بين المتغيرين والعكس.
- وعلى حسب النظرية الاقتصادية من المفترض أن تكون جميع إشارات معاملات الارتباط البسيط سالبة وذلك لأن هوامش أرباح المربحات هي تكلفة التمويل، فزيادة تكلفة التمويل تؤدي إلى تخفيض الطلب على التمويل ومن ثم عرض التمويل. ولكن هذا ينطبق فقط على التمويل الكلي والتمويل بصيغة المربحة لان هوامش أرباح المربحات هي تكلفة التمويل بصيغة المربحة.
- أما بالنسبة للتمويل بالصيغ الأخرى فلديها تكاليف تمويل أخرى والتي من المفترض أن تتغير وفي نفس الاتجاه مع التغيير في هوامش أرباح المربحات على حسب هدف السياسة النقدية والتمويلية. فإذا كانت السياسة النقدية والتمويلية سياسة انكماشية مثلاً فمن المفترض زيادة هوامش أرباح المربحات وتكاليف التمويل بالصيغ الأخرى والعكس صحيح.

2.4 معدل النمو المركب:

لحساب معدل النمو المركب للمتغير y لابد من تقدير الدالة الخطية- اللوغاريتمية الآتية أولاً (أي تقدير معامل الاتجاه (b):

$$\ln Y = \ln a + bt \quad (3)$$

حيث:

Y هو المتغير التابع

t هو الزمن

مؤشرات النموذج (a) و (b)

المعادلة (3) بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى، يمكن استخدامها لتقدير اتجاهات المتغير التابع عبر الزمن ومن ثم يمكن حساب معدل النمو المركب باستخدام الصيغة الآتية:

$$r = (e^b - 1) \times 100 \quad (4)$$

حيث ($e = 2.71828$).

وسوف نستخدم الصيغة في المعادلة (4) لحساب معدلات النمو المركب لهوامش أرباح المربحات، التمويل الكلي، التمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى.

3.4 الإطار التحليلي:

باستخدام الصيغة في المعادلة (2) والبيانات في الجدول (3) يمكن حساب معامل الارتباط البسيط بين هوامش أرباح المربحات من جهة وحجم التمويل الكلي والتمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى من جهة أخرى. فالجدول (3) يحتوي على بيانات عن هوامش أرباح المربحات، حجم التمويل الكلي، التمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى خلال الفترة من 1994 إلى 2008 بملايين الجنيهات السودانية.

الجدول رقم (3)

هوامش أرباح المربحات، حجم التمويل الكلي، التمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى (1994-2008)

السنة	هوامش أرباح المربحات	التمويل الكلي	التمويل بصيغة المربحة	التمويل بالصيغ الأخرى
1994	27	10073	4130	5943
1995	28	14140	7692	6448
1996	30	33950	17994	15956
1997	41.7	41556	21609	19947
1998	36.3	47383	25729	21654
1999	28	48732	23927	24805
2000	25.7	79224	26936	52288
2001	15.2	140068	55327	84741
2002	14.9	193201	69359	123842
2003	16.2	281928	126022	155906
2004	11.3	429071	165192	263879
2005	11	695368	301094	394274
2006	11.3	1041530	555910	485620
2007	11.8	1258250	817863	440387
2008	11.9	1496100	557990	938110

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، أعداد مختلفة (تمت معالجة اختلاف العملة).

باستخدام البيانات في الجدول رقم (3) أعلاه وبالتطبيق على المعادلة (2) تتضح قيم معاملات الارتباط البسيط بين هوامش أرباح المربحات من جهة وحجم التمويل الكلي والتمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى من جهة أخرى كما يوضح ذلك الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

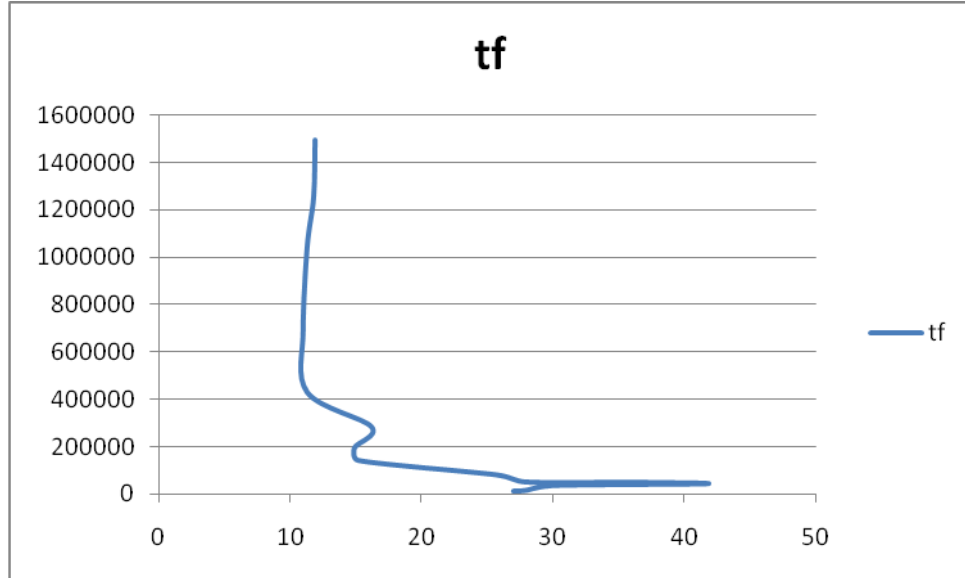
معاملات الارتباط البسيط بين هوامش أرباح المربحات من جهة وحجم التمويل الكلي و التمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى من جهة أخرى

البيان	معاملات الارتباط البسيط
بين هوامش أرباح المربحات و حجم التمويل الكلي	-0.692
بين هوامش أرباح المربحات و التمويل بصيغة المربحة	-0.646
بين هوامش أرباح المربحات و التمويل بالصيغ الأخرى	-0.679

المصدر: إعداد الباحثين إسناداً على الجدول (3).

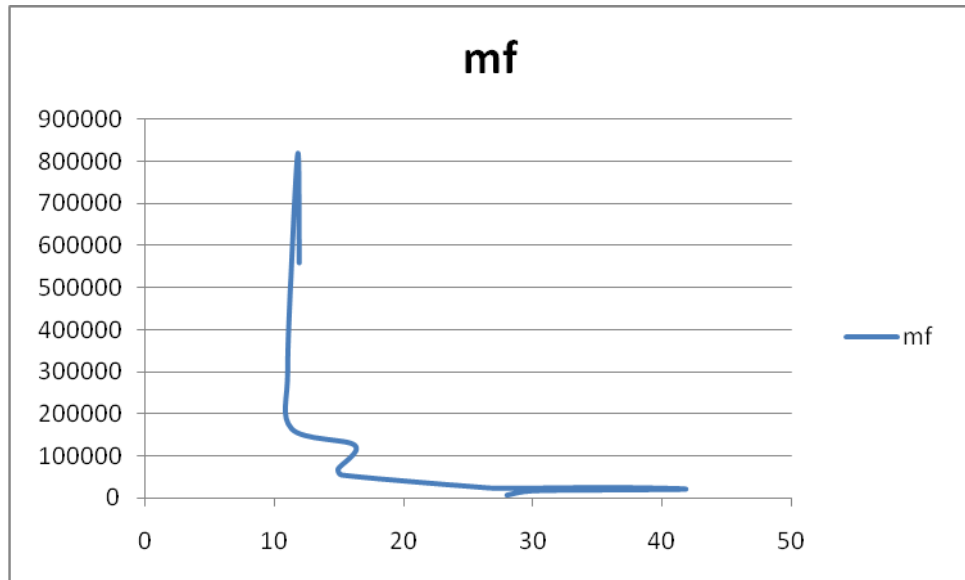
يبين الجدول رقم (4) أن جميع إشارات معاملات الارتباط البسيط سالبة ومتسقة مع النظرية الاقتصادية وهذا يعني وجود علاقة عكسية وقوية بين هوامش أرباح المربحات من جهة وحجم التمويل الكلي والتمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى

الأخرى من جهة أخرى. أي أن الزيادة في هوامش أرباح المربحات تؤدي إلى نقصان في حجم التمويل الكلي والتمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى والعكس صحيح. الأشكال التالية توضح العلاقة السالبة بين هوامش أرباح المربحات من جهة وحجم التمويل الكلي والتمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى من جهة أخرى.



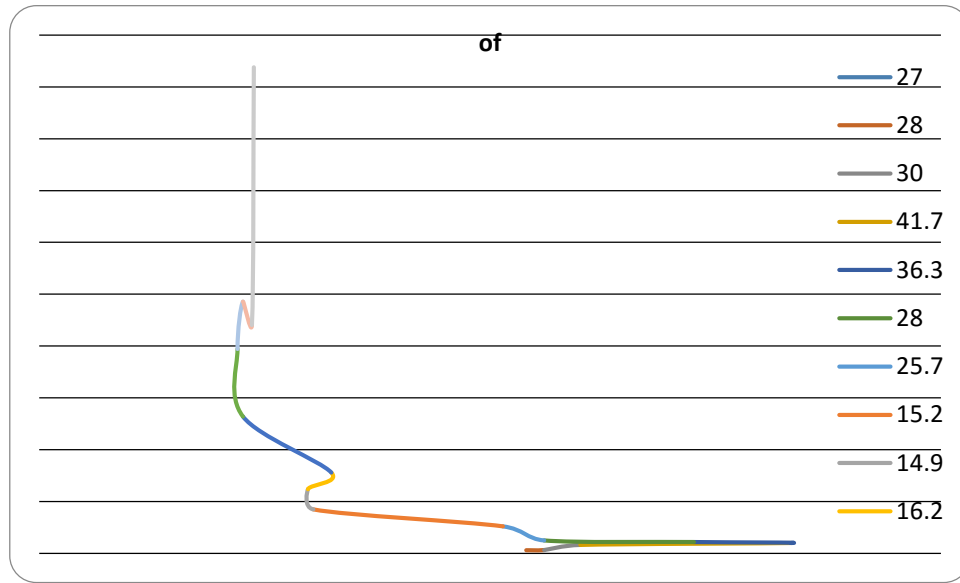
الشكل رقم (1) العلاقة بين هوامش أرباح المربحات و حجم التمويل الكلي (1994-2008)

• المصدر: إعداد الباحثين من الجدول رقم (4)



الشكل رقم (2) العلاقة بين هوامش أرباح المربحات و التمويل بصيغة المربحة (1994-2008)

• المصدر: إعداد الباحثين من الجدول رقم (4)



الشكل رقم (3) العلاقة بين هوامش أرباح المربحات و التمويل بصيغ الأخرى (1994-2008)

• المصدر: إعداد الباحثين واقع بيانات الجدول رقم (4)

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى على الدالة اللوغارتمية في المعادلة (3) لهوامش أرباح المربحات، التمويل الكلي، التمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى خلال الفترة (1994-2008)، سوف نحصل على الدوال المقدره الموضحة في الجدول (5) ادناه.

الجدول رقم (5)

اتجاهات التغير ومعدلات النمو لهوامش أرباح المربحات، التمويل الكلي، التمويل بصيغة المربحة والتمويل بالصيغ الأخرى خلال الفترة (1994-2008)

المعادلة	المتغير	معامل (b) الاتجاه	R2	F	D.W	معدل النمو %
1	هوامش أرباح المربحات	-0.094 (6.68)	0.78	44.66	0.83	-9
2	التمويل الكلي	0.361 (31.28)	0.99	978.54	1.25	44
3	التمويل بصيغة المربحة	0.357 (18.55)	0.96	344.16	1.19	43
4	التمويل بالصيغ الأخرى	0.364 (28.18)	0.98	794.60	1.85	44

• المصدر: إعداد الباحثين من واقع البيانات الثانوية.

يتضح من هذه النتائج فى الجدول (5) أن المعادلات (1-4) ومعاملات الاتجاه المقدر ذات معنوية إحصائية وذلك بالنظر إلى قيم F وقيم t الإحصائية على التوالي. إشارات معاملات الاتجاه المقدر للتمويل الكلي، التمويل بصيغة المراجعة والتمويل بالصيغ الأخرى كلها موجبة وهذا يعنى أن هذه المتغيرات توضح اتجاهات تصاعدية عبر الزمن خلال فترة الدراسة. لكن معامل الاتجاه المقدر لهوامش أرباح المراجحات سالب مما يعنى أنه ذو اتجاه تنازلي عبر الزمن. أيضا تشير النتائج أعلاه أن هوامش أرباح المراجحات، التمويل الكلي، التمويل بصيغة المراجعة والتمويل بالصيغ الأخرى خلال فترة الدراسة نمت بالمعدلات المركبة 9-، 44%، 43% و 44% على التوالي.

5. خلاصة البحث:

أعتمد بنك السودان المركزي منذ العام 1994 على آلية تحديد هوامش أرباح المراجحات للتحكم والسيطرة على التمويل الممنوح بواسطة القطاع المصرفي، هنالك ملاحظات عديدة ذكرت بواسطة بعض الباحثين تؤكد عدم مقدرة آلية هوامش أرباح المراجحات فى أداء هذه الوظيفة. وأثبتت هذه الدراسة أن لهذه الآلية المقدر الكبيرة فى التحكم والسيطرة على التمويل الممنوح بواسطة المصارف فى النظام المصرفي الإسلامي كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة التمويل بصيغة المراجعة لأسباب تختلف بالمصارف والعملاء بالرغم من شكوك الكثير من الباحثين فى مزايا هذه الصيغة فى المصارف الإسلامية. ويعنى ذلك أن النظام المصرفي الإسلامي يستطيع أن يستمر فى تقديم الخدمات المصرفية فى ظل وجود آليات خاصة به تساعد المصارف المركزية على المتابعة والتدخل لمصلحة الاقتصادات الوطنية مما يدعو إلى طمأنة كل المتعاملين مع هذا القطاع على السلامة المصرفية.

المراجع

1. أحمد، مجذوب أجر (2002)، تطبيق الصيغ الإسلامية فى النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية وزارة المالية - الخرطوم.
2. الترابي، أحمد إبراهيم، تعقيب على سياسات بنك السودان المركزي، صحيفة الرأي العام، الخرطوم، العدد 429، الصفحة الاقتصادية، 1998.
3. بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للأعوام 1994-2008
4. الخليفة، محمد الحسن (2003)، "التمويل المصرفي بصيغة المراجعة بين التقييد والتحرير". مجلة المصرفي، العدد الثلاثون، ديسمبر ص ص.
5. الخليل، موفق على- النقود والبنوك والمؤسسات المالية- المكتبة الوطنية-الأردن2004.
6. حافظ، هشام عبد المجيد (2000)، "أثر تطبيق صيغة المراجعة فى القطاع المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزيرة.
7. جبر الله، بدر الدين حسين (2003)، العلاقة بين تكلفة التمويل والتضخم. مجلة المصرفي العدد السابع والعشرون، ص ص.
8. حسين، عادل محجوب (2000)، "تفضيل استخدام صيغة المراجعة فى توظيف الأموال فى البنوك الإسلامية". رسالة ماجستير غير منشورة -جامعة الجزيرة.
9. شيخ موسى ، عبد الوهاب عثمان (2001)، منهجية الإصلاح الاقتصادي فى السودان. مطابع السودان للعملة، الخرطوم السودان.
10. فضل السيد، الطيب محمد سليمان (2002)، "مدي فاعلية هوامش أرباح المراجحات فى التحكم والسيطرة على طلب التمويل المصرفي فى السودان". رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة الجزيرة.